



المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية

وحدة الدراسات السياسية والإستراتيجية

دراسة حول:

الخارطة السياسية ومراكز القوى

تقديم الدراسة:

إن البحث والكتابة العلمية عن "المشهد" أو "الحالة" أو "الواقع" السياسي لأي بلد، ليست من السهولة واليسر بمكان، ذلك أن المجال السياسي عموماً تتقاسمه ناحيتان: ناحيةٌ ثابتة تحكمها قواعد وأصول وضوابط مستقرة، وهذه هي موضوع العلوم السياسية بفروعها، وهي مجال البحث العلمي الأكاديمي.. وناحية متحركة متغيرة وغير منضبطة، وهي ما يتعلق بالممارسة والنشاط السياسي الآني في أي مجتمع.

وإذا كانت هذه الأخيرة قد تقترب من الأولى وتستند إليها فتتسم بشيء من الثبات والعلمية في الدول المتحضرة، ومن ثمة تغدو الكتابة عنها متاحة ومتيسرة، فإنها في العالم الأكثر تخلفاً (من الناحية السياسية) تبتعد هذه الممارسة من أصولها وقواعدها الراسخة، فتغدوا الكتابة العلمية عنها أمراً عسيراً؛ إلا ما كان من الكتابات الصحفية التي تقتصر على المعالجات الآنية، وبالأسلوب الإعلامي، لا العلمي.

ومع كل ذلك فقد رأى المركز-ومن خلال وحدة الدراسات السياسية-أن يسלט الضوء على المشهد السياسي الوطني، وأن يتصدلواقع الممارسة السياسية في موريتانيا بالدراسة والكتابة العلمية حسب المتاح..

وعند ملاحظة الواقع السياسي الموريتاني اتضح أن هناك مجالان أو مُكوّنان رئيسيان تُمثّل دراستُهُما أهمّ مفردات وتوابع "الحالة السياسية" في موريتانيا، وهما:

- "الخريطة السياسية" الحالية بمكوناتها المختلفة، وأقطابها الرئيسية: النظام، والمعارضة.

- أهم قوى الضغط والتأثير - الخفية والظاهرة- في صنع القرار السياسي الموريتاني، واقعا وماضيا.

وهكذا تم تصميم الدراسة في ضوء المكونين المذكورين (الخريطة السياسية ومراكز القوى في موريتانيا) باعتبار ذلك يمثل إحاطة منهجية معقولة بالحالة موضوع الدراسة.

ولا شك أن الكتابة في هذا الموضوع ستتجاذبها ثلاث محددات منهجية: المنهج التاريخي الاستردادي، والمنهج الوصفي السردى، والمنهج التحليلي الاستقرائي، ويبدو التقيد بأحد هذه المنهج والاختصار عليه دون سواه غير محقق للغرض الذي ننشده، وبالتالي يكون التكامل بين هذه المنهج الثلاثة (شيء من التأريخ للعملية السياسية في موريتانيا، و شيء من السرد

وحكاية التفاصيل المعيشة والقريبة، بالإضافة لشيء من المناقشة والتحليل) هو المنهج الأمثل لبناء هذه الدراسة.

وإذا كانت هذه الدراسة ستهتم - في المقام الأول- بالنظام السياسي الحالي ومكوناته، بالإضافة لرصد أهم القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي في موريتانيا.. فإن التاريخ السياسي الموريتاني الصاخب والمثير يتطلب وقفات ورَجَعَات تاريخية لا مناص منها، بحكم اتصال حاضره بماضيه، وبحكم أن السلطة السياسية في موريتانيا تداولتها - ومازالت تتداولها- يد العسكر منذو فجر الدولة الوطنية، مما يقتضي تقييما ووقفه مع تجربة وحكم العسكر لموريتانيا قبل دراسة النظام الحلي الذي يُعتبر امتدادا لهذه التجربة، وإن في ثوب ديمقراطي مدني.

والخلاصة أن هذه الدراسة هي محاولة جادة لدراسة الحالة السياسية في موريتانيا من مختلف زواياها، بطريقة منهجية وعلمية، تجمع بين التأريخ والتوصيف والتحليل، ونطمح لأن تكون مقدمة وقاعدة لتقرير سنوي يرصد الحالة السياسية.. يدوّن أهم أحداثها، ويحلل أبعادها، ويقوّم أداءها. على نحو أشمل يتسع لرصد وملاحظة أداء مختلف المؤسسات والسلط الدستورية في الجمهورية.

مديرالمركز: د. محمد محمود ولد الصديق

فهرس الدراسة:

تقديم الدراسة:

القسم الأول: الخريطة السياسية ومراكز القوة

المحور الأول: الخريطة السياسية الوطنية ومكوناتها

العنصر الأول: النظام ومكوناته

مقدمة

أولاً- مسارات تشكل النظام:

1. المسار العسكري: إعادة ترتيب المؤسسة العسكرية:

2. المسار السياسي: بناء الذراع السياسية

ثانياً- النظام الموريتاني "الجديد":

I- دائرة الحاكمين:

II- دائرة المحكوم بهم:

III- نظرة إلى سياسات النظام

1- السياسة الأمنية والعسكرية :

2- الخطاب والفلسفة السياسية:

العنصر الثاني: المعارضة ومكوناتها

مقدمة

I- المعارضة: العلاقة بالنظام وتداخل التكتيكي والاسراتيجي

II- المعارضة: من "الجمهه" إلى "المنسقية":

1- المعارضة من داخل المنسقية:

2- المعارضة من خارج المنسقية:

III- نظرة كلية للمعارضة:

المحور الثاني: مراكز القوة والتأثير في المشهد السياسي

• القوى العسكرية والأمنية

أولا- نظرة على القوى الأمنية.. النشأة والبنية:

ثانيا - الانقلابات العسكرية أكبر تجليات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية:

ثالثا- الآثار السلبية للوحل السياسي على المؤسسة العسكرية:

رابعا- آفاق سيطرة العسكر على الشأن السياسي:

• القوى المالية

أولا- خارطة القوى المالية الوطنية:

ثانيا- التأثير السياسي للقوى المالية:

• القوى الاجتماعية والدينية

أولا- القبيلة وتأثيرها السياسي:

ثانيا- القوى الدينية ودورها السياسي في موريتانيا:

• القوى الدولية والإقليمية

أولا: القوى الإقليمية:

1. المملكة المغربية

2. الجمهورية الجزائرية

3. الجمهورية السنغالية

4. الجمهورية السنغالية

5. الجمهورية المالية

6. الجماهيرية الليبية

ثانيا : القوى الدولية:

1. الجمهورية الفرنسية:

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

3. المملكة الاسبانية:

خلاصات الدراسة

خاتمة الدراسة